كلمة ونص

الإعلام البرلماني

محمود الصالح

يبدو أن صفة السلطة الرابعة كانت ظالمة للإعلام عندما أطلقت عليه. لأن عليه تقع مهمة تشكيل الرأي العام الذي يفترض أن يوجه كل السلطات وأن تقوم بالاسترشاد بما يقدمه الرأي العام من آراء ومقترحات.

لأن الرأي العام هو الذي يعبر عن وجدان الأمة التي تعتبر مبرر وجود كل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

نقول ذلك ونحن على مقربة من أحد أهم الاستحقاقات الدستورية في البلاد لاختيار ممثلينا إلى مجلس الشعب لقيادة مرحلة برلمانية حساسة جداً من تاريخ البلاد وسوف تشكل مرحلة تحول من خلال القرارات التي سوف تتخذ خلال المرحلة القادمة والتي سيكون لمجلس الشعب الكلمة الفصل في إقرارها.

هذا المجلس الذي نتمناه مجلساً بمستوى المرحلة القادمة بكل مكوناته وخبراته ومناقشاته وقراراته. وإذا كنا نعرف مسبقاً أن هناك الكثير ممن سيدخلون إلى مجلس الشعب لا يمتلكون الخبرات القانونية أو السياسية أو الفنية فهذا يقتضي أن نفعّل المكاتب الاستشارية لأعضاء مجلس الشعب التي تساعدهم لمناقشة القوانين والقضايا التي تطرح من خلال البرلمان (لأن من يمتلك المعلومة يمتلك القرار).

هذه القضية تحتاج منا وبشكل عاجل أن نفعّل العلاقة بين الإعلامي والبرلماني لأن الأول هو بوابة الثاني للنجاح في قيامه بدوره المطلوب من خلال عكس متطلبات الرأي العام المستندة إلى المعلومة والرقم والمقترح وهذا يسهل على البرلماني تبني القرارات التي تجري مناقشتها والدفاع عنها.

الأمر الآخر يجب أن يتم العمل على التخصص الإعلامي في المجال البرلماني، بحيث يكون للمؤسسات الإعلامية مراسلون متخصصون بالشأن البرلماني قادرون على التعاطي مع القضايا المتعلقة بعمل البرلمان بمهنية عالية وتحقيق تفاعل منتج في التغطية الصحفية بعيداً عن النسخ الفوتوكوبي لتقارير المكاتب الصحفية. حيث نصل إلى مرحلة نقرأ في كل صباح مادة إعلامية مختلفة بين صحيفة وأخرى يضع فيها كل إعلامي جزءاً من خبرته ومعلوماته ورؤيته للقضية التي يتحدث عنها.

حينها نستطيع أن نقول: إننا وصلنا إلى الإعلام البرلماني.

٢٥ مخبزاً بدرعا حصلت على ١٣٣٨ طن طحين خلال شهرين

درعا – الوطن

تعمل مطحنة اليرموك في محافظة درعا على خط إنتاج واحد بطاقة يومية تصل ١١٠ أطنان ضمن الظروف المثالية، وأشار المهندس حميدي الخليل مدير المطحنة أنه يتم سد كامل احتياجات المخابز الخاصة التي تحصل على مخصصات من الدقيق التمويني والبالغة ٢٥ مخبزاً، وقد تم خلال الشهرين الماضيين توزيع ١٣٣٨ طناً من الدقيق عليها، على حين يتم استجرار مخصصات المخابز العامة من مخازن الشركة العامة للمطاحن والتي جرى خلال الفترة المذكورة توزيع كمية ١٨٧٦ طناً من الدقيق عليها إضافة إلى أنه تم توزيع ما يعادل ٢٠٪ من تلك الكميات من الدقيق المستورد على جميع الأفران الخاصة والعامة لتحسين جودة رغيف الخبز بالمحافظة وكان لذلك نتائج إيجابية لاقت استحسان المستهلكين وبلغت قيمة المبيعات لمادتي الدقيق والنخالة نحو ٦١ مليون ليرة سورية في الفترة نفسها، ولفت مدير المطحنة إلى أنه في حال قررت الجهات المعنية فإن عمال المطحنة على استعداد تام للبدء بتجهيز وإعادة تأهيل خط الإنتاج الثاني المتضرر نتيجة الهجمات الإرهابية على المطحنة في فترات سابقة الأمر الذي سيمكن من مضاعفة الإنتاج وتأمين الإمكانية اللازمة لسد معظم احتياجات المحافظة من الدقيق التمويني، علماً بأن المطحنة لا تزال بحاجة ماسة جداً إلى العمال وأحياناً يتم توقيف التعبئة الآلية للدقيق من العنابر للقيام بواجب تحميل السيارات بالدقيق للمخابز أو تحميل النخالة لمؤسسة الأعلاف حيث لم يتبق في العمل من أصل ١٦٣ عاملاً سوى ٤٨ عاملاً فقط لأسباب مختلفة.

من جهته ذكر المهندس رياض خليف مدير فرع المخابز في درعا أن إجمالي خطوط الإنتاج العاملة في المخابز الآلية العامة يبلغ ٤ خطوط اثنان منها في مخبز الصنمين وواحد في كل من مخبزي إزرع ودرعا والتي أنتجت خلال الشهرين الماضيين ٢٤١١ طناً من الخبز وذلك بنسبة تنفيذ ١٣٤٪ من المخطط البالغ ١٨٠٠ طن والإمكانية متاحة لتلبية أي زيادة في الطلب على المادة، حيث يمكن الوصول بإنتاج الخط الواحد يومياً إلى ١٧ طناً خاصة مع توافر كل مستلزمات الإنتاج من دقيق وخميرة وملح ومازوت مع التركيز على جودة الرغيف وضبط وزن ربطات الخبز. وأشار خليف إلى أن ٧ خطوط إنتاج متوقفة عن العمل في مخابز العباسيين ونوى وجاسم وبصرى وطفس والشجرة لوقوعها في مناطق ساخنة على حين تم توقيف خط إنتاج مخبز غزالة لعدم تحقق الجدوى.

أمام العمال:

عزوز: عليكم النزول إلى المعامل لملامسة قضايا العمال

القادري: واقع الاتحادات المهنية غير سليم وتعاني بعض الخلل

محمود الصالح

أكد شعبان عزوز عضو القادة القطرية رئيس مكتب العمال القطري أن على القادة النقابيين النزول إلى المعامل ومواقع العمل، ومشاركة الإخوة العمال في مواقعهم، وهذا له أثر كبير على الإخوة العمال، كما دعا عزوز إلى الإقبال على صناديق الاقتراع مؤكداً أن الاستحقاق الدستوري ليس نزهة وأن السوريين أرسلوا رسالة إلى العالم أجمع عندما تدافعوا إلى صناديق الاقتراع وانتخبوا السيد الرئيس بشار الأسد لولاية جديدة. جاء ذلك خلال انعقاد المؤتمر النوعي للاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية والتنمية الزراعية والسياحة والتبغ بحضور رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ووزيري الزراعة والسياحة.

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية جمال القادري وجه بعض الملاحظات لآلية سير المؤتمر كعادته في الابتعاد عن المجاملة والعبارات المنمقة والخطابية، مشدداً على ضرورة أن تخصص مؤتمرات الاتحادات المهنية للبحث والنقاش في قضايا كل مهنة على حدة، مع التأكيد على المشكلات التي يواجهها عمالنا في هذه المهن، ولكن وبكل شفافية وموضوعية فإننا نحتاج إلى فترة ليست بقصيرة لنتدرب على التغيرات المستمرة في أي مفصل من مفاصل عملنا النقابي، وكنا قد ناقشنا واقع الاتحادات المهنية وتوصلنا إلى أن واقعها غير سليم حيث تعاني بعض نقاط الخلل، وتم وضع مشروع جديد لزيادة عدد الاتحادات المهنية من ثمانية إلى أحد عشر، حيث يضم الاتحاد المهني الواحد مهنةً واحدة أو مهناً متشابهة، وتأتي هذه الإجراءات بهدف إصلاح جسد المنظمة النقابية التي نؤتمن عليها. ودعا القادري إلى أن تكون المداخلات المقدمة في المؤتمرات القادمة أكثر تعمقاً وشمولية في طرح ومعالجة قضايا العمال.

وكان رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال الصناعات الغذائية ياسين صهيوني قد افتتح أعمال هذا المؤتمر بكلمة سياسية أعطى بعدها الحديث إلى ممثلي العمال لتقديم مداخلاتهم التي شملت مختلف قطاعات الاتحاد المهني، ففي قطاع الزراعة تمثلت المطالب في رفع قيمة الوجبة الغذائية والحرص على تأمينها بشكل دائم، والعمل على تشميل عمال المؤسسة العامة للدواجن بالتأمين الصحي والمهن الشاقة والخطرة، إضافة إلى المطالبة بإعادة تشغيل مركز بحوث الثروة الحيوانية وتزويده بالقطعان الجيدة، إلى جانب تمثيل التنظيم النقابي في الهيئة العامة للبحوث الزراعية، كما دعا البعض إلى تحسين وضع المباقر بشكل عام، إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة، وتثبيت جميع العمال المؤقتين، والمطالبة بمتابعة حالات إغلاق عدد كبير من المنشآت السياحية في دمشق وإغلاق جميع المنشآت في ريف دمشق.

يازجي: عمال السياحة السوريون مرغوبون في كل دول العالم

وفي رد وزير الزراعة المهندس أحمد القادري على المداخلات في مجال قطاع الزراعة أكد أن الجهود العظيمة التي يبذلها عمالنا انعكست إيجاباً على تأمين مستلزمات المواطن من المنتجات الزراعية، مشيراً إلى وجود سلسلة من الإجراءات التي تم الاتفاق عليها بخصوص المؤسسة العامة للدواجن لتأمين المنتجات العلفية من المؤسسة العامة للأعلاف بسعر التكلفة مع هامش ربح بسيط.

من جهته أكد وزير السياحة المهندس بشر يازجي أن القطاع السياحي حساس جداً تجاه الأزمات فكيف إذا كان بلدنا يعيش حرباً منذ خمس سنوات، فلا يسعنا إلا أن نوحد جهودنا وننظر للمستقبل بكل ثقة وتفاؤل، مع الإشارة إلى حرص وزارة السياحة على فتح جبهات عمل كبيرة لعمالنا عن طريق المسابقات التي تقيمها، كما شدد وزير السياحة على أن الوزارة تطمح لزيادة أرباح الفنادق التابعة لها، مشيداً بعمال القطاع السياحي السوري نظراً للخبرة التي يمتلكونها والتي جعلت منهم عمالاً مرغوبين في مختلف الدول، مؤكداً المساعي الوزارية الدائمة لبحث قضاياهم والعمل على حلها.

٦ مليارات مشروع أبراج الريان في السويداء قريباً

السويداء- عبير صيموعة

جاء أخيراً تفعيل منطقة التطوير العقاري في موقع سوق الحسبة وسط مدينة السويداء معلنا انطلاق مشروع أبراج الريان الذي طال انتظاره قرابة عشرة أعوام.

وأشار رئيس مجلس مدينة السويداء المهندس وائل جربوع أن جميع المخططات والرؤى المعمارية جاهزة للانطلاق بالإعلان عن هذا المشروع بالتنسيق والتعاون مع الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري التي أبدت استعدادها لتقديم جميع الخبرات اللازمة لتعديل الشروط الفنية والقانونية لتنفيذ المشروع الذي يحمل اسم /أبراج جبل الريان/ وبكلفة استثمارية تقدر بحوالى ستة مليارات ليرة، والمؤلف من برجين وكل برج مكون من ١٩ طابقاً بينها ثلاثة طوابق تحت الأرض حيث يضم جملة من الخدمات المرافقة من بينها مرائب للسيارات وأسواق ومحال تجارية وشقق سكنية لافتا لما لهذا المشروع من دور مهم في تطوير واقع المدينة وتشجيع الاستثمار فيها وتفعيل دور القطاع الخاص في هذا المجال.

هذا ولابد من الإشارة إلى أن منطقة سوق الحسبة في وسط مدينة السويداء من أكثر المناطق اكتظاظا وفوضى في المدينة حيث يتوزع ضمنها سوق الخضر والعربات والبسطات ومواقف السيارات العشوائية وباعة الجملة والمفرق وفي حال أبصر مشروع أبراج الريان النور فإن وسط المدينة وأسواقها ستشهد تنظيما لحالة الفوضى ضمنها، فضلاً عما يضيفه المشروع من جمالية إلى المدينة.

الجامعات الخاصة تضم ٣٪ فقط من طلاب الجامعات السورية

وزارة التعليم العالي لـ«الوطن»: التمويل الذاتي للجامعات مستحيل والموازي والمفتوح يؤمنان ١٣٪ فقط من الموازنة

الوطن

أوضح مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة التعليم العالي رامي كوجان أن إيرادات نظامي التعليم الموازي والمفتوح تعتبر موارد ذاتية وخاصة في الجامعات الحكومية تصرف بقرار من رئيس الجامعة الحكومية بناء على قرار يصدر من وزارة التعليم العالي.

وبيّن كوجان في تصريح خاص لـ«الوطن»: أن قرار توزيع الموارد الذاتية يصدر بالتنسيق مع وزارة المالية محدداً نسب التوزيع بحسب حاجة الجامعة لتلك الموارد في عدة مجالات، منها التجهيزات وتشييد المباني الجديدة والبحث العلمي إضافة إلى تطوير نظامي التعليم الموازي والمفتوح.

وأشار كوجان إلى أن الموارد الذاتية مال خاص يأخذ صورة المال العام حيث إنه لا يرصد كما الموازنة العامة، وإنما يدوّر من عام إلى آخر حيث يبقى مالاً خاصاً بالجامعات، كما أنه لا يجوز لوزير المالية أن يحرك أي جزء منه، وهو مال قابل للمناقلة بين الجامعات الحكومية بحسب الحاجة.

وبيّن مدير التخطيط أن الموارد الذاتية جاءت لدعم الموازنة العامة وتحسين وتطوير التعليم العالي لا من أجل تقليص ميزانيات الجامعات الحكومية، لكونها لا تشكل أكثر من ١٣٪ من الموازنة العامة حيث كان مجموع موازنات الجامعات الحكومية السورية العامة في عام ٢٠١٣ نحو ٣٥ مليار ليرة سورية على حين بلغت قيمة الموارد الذاتية نحو ٥ مليارات فقط، كما قدرت الموارد الذاتية في ٢٠١٥ بنحو ٨ مليارات ليرة سورية على حين كان مجموع موازنات الجامعات الحكومية السورية العامة نحو ٥٠ مليار ليرة سورية.

وبيّن كوجان أن دعم الموازنة العامة لا يعني تقليصها وإنما المساهمة برفع مستوى التعليم العالي والنهوض به عبر دعم المدرسين فيها وذلك بتحسين مدخولهم حيث تغطي الموارد الذاتية حوافز أضيفت إلى رواتب المدرّسين في الجامعات الحكومية بحيث يصرف للمدرس ما قيمته ١٠٠٪ من راتبه إضافة إلى تعويض التفرغ السنوي الذي قد يصل إلى نحو ٨٠٪ وأكثر من مجموع رواتب العام بناءً على قيمة عائدات الموارد الذاتية للجامعات الحكومية، إضافة إلى أن الموارد الذاتية تدعم البحث العلمي والبنى التحتية للجامعات، مشيراً إلى أن الموارد الذاتية غطت بناء أكثر من ٢٥ كلية على مستوى سورية.

وأشار مدير التخطيط إلى أن الموارد الذاتية دعمت المشافي التعليمية أيضاً، لأنها تخدم طلاب كليات الطب مشيراً إلى أن دعم المشافي يكون بناءً على موافقة رئيس الحكومة بعيداً عن قرار مجلس التعليم العالي الذي لا يحمل في بنوده ما هو مخصص للمشافي التعليمية، موضحاً أن الموارد الذاتية تدعم تجهيزات مشفى الأسد الجامعي الطبية، وتغطي تجهيزات مشفى تشرين بالكامل ومشاف أخرى عديدة إضافة إلى أنها ستدعم مشفى المواساة بمبلغ ٥٠٠ مليون لشراء طبقي محوري.

واعتبر مدير التخطيط في وزارة التعليم العالي أن الوصول لمرحلة التمويل الذاتي في الجامعات الحكومية أمرٌ مستحيل مبرراً بالقول: «هناك سياسة استيعاب معينة والموارد الذاتية لا يمكن أن تغطي الموازنات، لأنه من المستحيل أن يمول ما يدفعه نحو ٢٠٪ من الطلاب من مبالغ بسيطة، ولو جزءاً مما تنفقه الجامعات الحكومية على طلابها كلهم، بمن فيهم هؤلاء الـ٢٠٪ المضافون على الـ١٠٠٪ من طلاب التعليم النظامي، مشيراً إلى إمكانية المقارنة بالجامعات الخاصة التي وصلت رسومها السنوية في بعض الكليات إلى مليون ونصف المليون، والتي رغم وصول عددها إلى ٢٠ جامعة خاصة لم تحتو على ما نسبته ٣٪ فقط من طلاب الجامعات الحكومية، وهو أقل من عدد طلاب كلية الآداب في دمشق الذي بلغ نحو ٥٠ ألف طالب، بينما عدد طلاب الجامعات الخاصة ما يقارب ٣٠ ألف طالب وقسم كبير منهم من الجاليات السورية التي تعيش في الخارج والذين قرروا متابعة تعليمهم في سورية.

البحث عن قنوات جديدة لدعم صندوق أسر الشهداء بحماة

حماة- محمد أحمد خبازي

دعا أعضاء الهيئة المركزية لدعم ومتابعة أوضاع أسر الشهداء في محافظة حماة، إلى إقامة نشاطات اجتماعية واقتصادية وإيجاد قنوات ومصادر جديدة للتبرع لصندوق الهيئة، وأكدوا أن المبلغ الذي تم إيداعه لمصلحة الصندوق بلغ ٢٩مليوناً و٢٤١ ألف ليرة.

وأكد أعضاء الهيئة خلال اجتماعهم الدوري في صالة فرع حزب البعث، ضرورة إعادة النظر بموضوع استثمار الأكشاك ولاسيما في مدينة حماة لأسر الشهداء وسبل توزيعها وتنظيمها في مختلف أحياء المدينة، ومتابعة هذا الموضوع مع مجلس المدينة، وتوزيع السلال الغذائية وإيصالها للمستحقين من أسر الشهداء، إضافة إلى بحث آليات إصدار بطاقة صحية للعلاج المجاني لأسر الشهداء والأسس الواجب اعتمادها في البطاقة والمستفيدين منها من والد الشهيد ووالدته وزوجه والأبناء، وتكليف اللجنة الخاصة بهذا الشأن والمؤلفة من رئيسة مكتب المنظمات الشعبية والنقابات المهنية ونقابات الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة وعضو المكتب التنفيذي لقطاع الصحة، إنجازها بسرعة قصوى، للعمل بها في أقرب فترة ممكنة واستكمال كل البيانات بالتنسيق مع الشعب الحزبية.

وأكد مصطفى سكري أمين فرع حماة للحزب رئيس الهيئة، أهمية المتابعة لكل ما تم طرحه وخاصة ما يتعلق بإقامة نشاطات اجتماعية واقتصادية، وأيضاً الإسراع في تنفيذ البطاقة الصحية للعلاج المجاني لأسر الشهداء.

وشدد محافظ حماة الدكتور غسان خلف على ضرورة متابعة موضوع الأكشاك وسبل توزيعها وتنظيمها في مختلف أحياء المدينة وتكليف مجلس مدينة حماة هذا الشأن، وأيضاً التنسيق في إقامة مختلف الأنشطة والفعاليات في مختلف مناطق المحافظة.